



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



اتفاقيات الدفاع المشترك: بين تملل وقلق



أ.د صالح بن محمد الخثلان
مستشار أول
مركز الخليج للأبحاث



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

23
Gulf Research Center
Knowledge for All

وقعت الولايات المتحدة خلال الستة أشهر الماضية خمس اتفاقيات تعاون أمني ودفاعي مع بابوا غينيا الجديدة والبحرين والسويد وفنلندا والدنمارك في مؤشر يؤكد على تنامي هذه الاليات كآليات للتعاون العسكري الثنائي منذ انتهاء الحرب الباردة حيث وقعت المئات من هذه الاتفاقيات

الاتفاقيات الموقعة مع السويد وفنلندا والدنمارك تتعلق في جوهرها بتنظيم تواجد القوات الامريكية على اراضي هذه الدول من حيث دخول القوات، وتموضعها، وتخزين الذخيرة، والمسائل الجنائية والضرائب، إلا أن المسؤولين في هذه الدول حرصوا على تأكيد أهمية هذه الاتفاقيات لهم في ضوء حرب روسيا على أوكرانيا التي غيرت البيئة الأمنية الإقليمية، ومثلت تهديداً لهذه الدول ما دفعها للدخول في اتفاقيات عسكرية مع الولايات المتحدة، رغم أن الدنمارك وفنلندا عضوين في الناتو، والسويد في طريقها للانضمام للحلف بعد الحصول على موافقة تركيا والمجر

الاتفاقية مع بابوا غينيا الجديدة تتعلق أيضاً بترتيب أوضاع القوات الأمريكية على أراضيها، إلا أنها جاءت في سياق التنافس الإستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين في منطقة المحيط الهادئ، حيث وقعت الصين اتفاقية تعاون عسكري مع جزر سليمان المجاورة

الاتفاقية مع البحرين أُطلق عليها التكامل الأمني والازدهار الشامل وقعتها ولي عهد البحرين مع وزير الخارجية الأمريكية في واشنطن في سبتمبر 2023 تؤكد تعزيز التعاون في المجالات الأمنية والدفاعية والاقتصاد والتقنية، وتمثل المادة الثانية أبرز نصوصها حيث نصت على: "تعتمد الأطراف (البحرين والولايات المتحدة) سياسة العمل معاً للمساعدة في ردع أي اعتداء خارجي ضد سلامة أراضي أي منها ومواجهته، ويعتبر أي اعتداء خارجي أو تهديد باعتداء خارجي ضد سيادة أي من الأطراف واستقلاله وسلامة أراضيه مدعاة قلق بالغ بالنسبة إلى الطرف

الأخر. وفي حال وقوع اعتداء خارجي أو تهديد بالاعتداء الخارجي ضد أحد الأطراف، يتعين على الأطراف الاخرى— وفقاً لدساتيرها وقوانينها—الاجتماع فوراً وعلى أعلى المستويات بغرض تحديد الاحتياجات الدفاعية الإضافية، وتحديد الاستجابة الدفاعية والرادعة المناسبة وتنفيذها على النحو المتفق عليه بين الأطراف، بما في ذلك في المجالات الاقتصادية و/أو العسكرية و/أو السياسية. وتبقى الأطراف على أهبة الاستعداد لتبادل المعلومات والاستخبارات المتاحة والملائمة «على الفور رداً على وقوع حدث مماثل

صياغة هذا النص تجعل الالتزام الأمريكي الوحيد في حال تعرض البحرين لاعتداء خارجي أو تهديد باعتداء هو الاجتماع الفوري على أعلى المستويات لتحديد الاحتياجات الدفاعية الإضافية والاستجابة الدفاعية والرادعة المناسبة وتنفيذها على النحو المتفق عليه»، ونلاحظ أن مجرد الاجتماع لا بد أن يكون وفق الضوابط الدستورية والقانونية حسب نص المادة وهو ما يعقد هذا الأمر بالنظر إلى إشكالية العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمسائل العسكرية الخارجية



الانهاك وتشظي اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية وفقدان البوصلة الاستراتيجية يعيقان الالتزامات العسكرية الخارجية



فكرة الاجتماع لتحديد الاحتياجات شبيهة بنص ورد في الاتفاقية الموقعة قبل أسبوعين بين بريطانيا وأوكرانيا والتي اتسمت باتساع نطاقها حيث تقديم بريطانيا مساعدة شاملة لأوكرانيا لحماية واستعادة سلامة أراضيها، وإعادة بناء اقتصادها الوطني، وحماية مواطنيها. الاتفاقية نصت على أنه «في حالة وقوع هجوم مسلح روسي في المستقبل ضد أوكرانيا، وبناء على طلب أي من الطرفين، سيتم التشاور في غضون 24 ساعة لتحديد التدابير اللازمة لمواجهة العدوان أو ردعه. وبناء على مخرجات التشاور تتعهد المملكة المتحدة وضمن أطرها القانونية والدستورية بتزويد أوكرانيا بالمساعدة الأمنية السريعة والمستمرة، والمعدات العسكرية الحديثة في جميع المجالات حسب الاقتضاء....». تصريح وزير الدفاع الاوكراني رستم عمروف بعد توقيع الاتفاقية يؤكد أن التشاور هو الالتزام الوحيد الذي تقدمه بريطانيا لأوكرانيا بموجب هذه الاتفاقية حيث ذكر أن «الاتفاق يلزم المملكة المتحدة بالتشاور مع أوكرانيا في حالة تكرار الهجوم الروسي على أوكرانيا وتقديم الدعم الدفاعي لها.» ولابد من ملاحظة أن هذا الالتزام البريطاني يقتصر على تعرض أوكرانيا لهجوم روسي مستقبلي ولا يتضمن الحرب الراهنة.



الولايات المتحدة أصبحت أقل استعداداً للدخول في التزامات عسكرية خارجية دائمة دون وجود تهديد حقيقي للمصالح الأمريكية



الملاحظ أن جميع هذه الاتفاقيات لا تتطلب مصادقة سواء من الكونجرس أو من البرلمان البريطاني، لكن تنفيذ ما تضمنته من التزامات حتى مجرد التشاور يقتضي مشاركة السلطة التشريعية. ولعل هذا ما يفسر سهولة الدخول فيها وكذلك يعكس محدودية أثرها؛ فهي مجرد اتفاقيات بين السلطات التنفيذية.

ولذلك يشرع التساؤل عن سبب تجنب دول مثل الولايات المتحدة الدخول في اتفاقيات يترتب عليها التزامات دفاعية حقيقية رغم استعدادها لتوقيع اتفاقيات تعاون عسكري. والمقصود هنا التزامات دفاعية شبيهة بما تضمنته المادة الخامسة في معاهدة حلف الناتو واتفاقيات الدفاع المشترك التي وقعتا الولايات المتحدة أثناء Mutual Defense Treaties الحرب الباردة مع اليابان وكوريا وتايوان والفلبين التي تنص على أن أي هجوم على أي من البلدان الأطراف في الاتفاقية يمثل هجوماً على البلد الآخر.

سببان قد يفسران هذه النزعة لتجنب التورط في التزامات عسكرية دائمة هما (1) الانهك مما كان يوصف بالتمدد الامبراطوري المتمثل في الانتشار العسكري الواسع في العالم (750 قاعدة في 80 دولة) والتدخلات العسكرية وتكلفتها العالية البشرية والاقتصادية العالية (العراق وأفغانستان) (2) تشظي اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية وفقدان البوصلة الاستراتيجية. ورغم أن استطلاعات الرأي العام الأمريكي تكشف عن استمرار القناعة بالدور القيادي للولايات المتحدة في العالم، إلا أنها تظهر أيضاً تشكك الأجيال الجديدة حتى من بين الجمهوريين في استخدام القوة العسكرية لحل المشاكل العالمية ورفض للتورط العسكري وتفضيلهم الأدوات الدبلوماسية.

هذه التحولات في الرأي العام بشأن الدور الأمريكي في العالم تنعكس من حين لآخر في تصريحات المسؤولين الأمريكيين وتظهر



بشكل واضح أثناء الحملات الانتخابية من خلال تنافس المرشحين على تقديم مفهوم ضيق للمصالح الأمريكية وتكرار فكرة أمريكا أولاً- وإن كان بدرجات متفاوتة من الوضوح- وهو ما يثير قلق حلفاء واشنطن لما قد يترتب على ذلك من أثر على التزاماتها نحوهم ولعل تشكيك المرشح الجمهوري رون ديسانتييس في الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا، وكذلك إعلان منافسه في الانتخابات الفرعية فيفيك راماسوامي (كلاهما انسحبا من الانتخابات) أنه في حال فوزه سيسافر في 2025 لموسكو لتوقيع اتفاقية سلام مع روسيا تسمح لها بالحفاظ على الأراضي الأوكرانية التي تحتلها ويمنع انضمام أوكرانيا لحلف الناتو.

وخلال السنوات الأخيرة وأمام تصاعد قوة الصين وتهديدات كوريا الشمالية المستمرة يشعر حلفاء الولايات المتحدة في شرق آسيا بحالة قلق تجاه وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات بالدفاع عنها في حال تعرضت لاعتداء خارجي، وأصبحت قضية التعهدات حاضرة باستمرار في المباحثات الرسمية بين واشنطن وحكومات هذه الدول حيث تكرر واشنطن تأكيد التزامها الثابت والصارم للدفاع عنها وذلك بهدف طمأنتها.



الإدارة السياسية وليست الاتفاقيات هي الفاصل الأهم والعامل الحاسم في قرار المشاركة العسكرية الخارجية



لكن يبدو أن هذه التطمينات لم تعد كافية للبعض في سيئول وطوكيو، ولذلك تنامي الحديث حول الخيارات المتاحة لتعزيز القدرات الدفاعية الوطنية ومنها فكرة تطوير سلاح نووي. وتشير استطلاعات الرأي في كوريا الجنوبية إلى أن ما يقارب 70% يؤيدون تطوير برنامج سلاح نووي، وأصبح هذا موضوع حاضر باستمرار في المناقشات السياسية خاصة خلال الحملات الانتخابية.

في اليابان جاء الإعلان بشكل متزامن في 2022 عن استراتيجية الأمن القومي الجديدة واستراتيجية الدفاع الوطني وبرنامج تعزيز الدفاع كمؤشر على تحول جذري في سياسة الأمن القومي اليابانية، وتوضح تصورات التهديد المتزايد في تصورات الشعب الياباني، وكان أبرز ملامح الاستراتيجية الجديدة زيادة الانفاق العسكري إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وتوسيع وتعميق شبكة الشركاء الأمنيين في آسيا من أجل تعزيز قدرات اليابان على مواجهة التحديات الجديدة.

هذه التحديات سواء المتمثلة في صعود الصين، والتهديدات المستمرة من كوريا الشمالية أو التوتر في العلاقات مع روسيا بعد حرب أوكرانيا، أضافت إلى القلق الذي تسبب فيه الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب بمطالبته حلفاء الولايات المتحدة بزيادة الانفاق الدفاعي؛ فهي-كما يرى- لم تعد مستعدة لتحمل عبء الدفاع عنهم. تصريحات ترمب تكشف أنه ينظر إلى اتفاقيات الدفاع المشترك كعقود تقديم خدمات عسكرية بمقابل ولا تحمل أي قيمة استراتيجية لذلك لم تعد هذه الدول ترى في اتفاقيات الدفاع المشترك الموقعة قبل نصف قرن مع الولايات المتحدة كافية لضمان الالتزام الأمريكي تجاه أمنها.

لعل المثير للاهتمام هنا هو أن يشعر حلفاء الولايات المتحدة في آسيا بهذا القلق رغم أن الأخيرة أصبحت وخلال العقدين الأخيرين تؤكد أن آسيا ونتيجة لصعود الصين تمثل المنطقة الأكثر أهمية استراتيجياً لها وما يقتضيه ذلك من تخفيف



التزاماتها العسكرية في مناطق أخرى وتحديداً في الشرق الأوسط من أجل التركيز على آسيا

ورغم ما تثيره احتمالات عودة دونالد ترمب للبيت الأبيض من قلق لحلفاء الولايات المتحدة بالنظر لمواقفه السابقة وتهديده بالانسحاب من حلف الناتو وهو ما اضطر الكونجرس إلى سن قانون يحظر حدوث ذلك دون موافقة السلطة التشريعية ، إلا أن الأمر يتجاوز إلى انشغال الحلفاء بتحويلات أكبر في توجهات واشنطن تجاه العالم في ظل حديث عن ضرورة التركيز على الداخل الأمريكي تحت شعار أمريكا أولاً حيث تشكلت قناعة تزداد اتساعاً بأن التواجد العسكري الأمريكي ل«ضمان أمن واستقرار النظام الليبرالي الدولي» كان على حساب المواطن الأمريكي وهو ما قد يسهم جزئياً في تفسير حالة الاستقطاب الشديدة في المجتمع الأمريكي

هذا الشعار: أمريكا أولاً يحيي من جديد فكرة الانعزالية في السياسة الخارجية الأمريكية. وفي حال تجاوزنا المفهوم الضيق للانعزالية والذي يعني الانسحاب من الساحة الدولية، وهو أمر لا يمكن تصور حدوثه بالنسبة للدولة العظمى الوحيدة في العالم، ونظرنا إلى هذه السياسة كتخفيف لالتزامات العسكرية الخارجية، فإن الأمر لا يقتصر على أقلية جمهورية، بل تتسع دائرة من يشاركون هذا التوجه، فالرئيس السابق باراك أوباما ورغم تأكيده على أن الانعزالية ليست خياراً للولايات المتحدة، حيث ستحافظ الولايات المتحدة على دورها القيادي، إلا أنه أكد أن القوة العسكرية ليست التجسيد الوحيد لهذه القيادة، فليست كل القضايا تتطلب حلاً عسكرياً ويجب توسيع الخيارات الدبلوماسية والعقوبات وتوظيف القانون الدولي، ولعل في هذه الرؤية ما يفسر ما وصف بالتردد الأمريكي أثناء فترته الرئاسية «والذي ظهر بشكل واضح في سوريا

لذلك يتبين لنا أن التوجهات المستقبلية للسياسة الخارجية الأمريكية وبسبب حالة الانهك التي يشعر بها المواطن الأمريكي

ستصبح أقل استعداداً للدخول في التزامات عسكرية خارجية دائمة دون وجود تهديد حقيقي للمصالح الأمريكية. ولذلك ستستخدم الولايات المتحدة القوة العسكرية لحماية مصالحها وتأكيد دورها القيادي في النظام الدولي وما يترتب عليه من مسؤوليات كما تفعل اليوم تجاه الحوثيين لحماية الممرات المائية. لكنها وفي ضوء هذا التردد في تحمل الأعباء ستحدد لوحدها ملائمة الخيار العسكري

إن إشكالية تحمل الأعباء لحماية مصالح الآخرين هي ما تجعل الولايات المتحدة تتجنب الدخول في التزامات عسكرية جادة حيث أن آخر اتفاقية دفاع مشترك وقعت مع اليابان عام 1960 وما وقع بعدها من اتفاقيات فغايتها كانت إما تنظيم تواجد القوات الأمريكية كالتالي وقعت مؤخراً مع الجول الاسكندنافية، أو لتعزيز التعاون العسكري بشكل عام بما يشمل مبيعات الأسلحة والتدريب

بل إن تلك الاتفاقيات التي وقعت أثناء الحرب الباردة مع كوريا واليابان والفلبين تحت عنوان الدفاع المشترك لم تكن تعني التزاماً فورياً من الولايات المتحدة بالدفاع عن هذه الدول في حال تعرضها لاعتداء خارجي رغم أن نصوص تلك الاتفاقيات تشير لذلك. فحين سئل وزير الخارجية الأمريكية السابق جون فوستر دالاس في جلسة استماع عقدها الكونجرس عام 1954 لمناقشة اتفاقية الدفاع المشترك مع كوريا عن طبيعة المساعدة التي يجب أن تقدمها الولايات المتحدة في حال تعرضت كوريا لاعتداء خارجي قال

“It would be wholly within the determination of the United States. The other party to the treaty would have no right to make any specific demand upon us and say that we were obligated by the treaty to do any thing.

The choice of means is entirely ours.”»



سيكون الأمر راجع للولايات المتحدة بالكامل، ولا يملك الطرف الآخر حق تقديم أي طلب محدد منا، والقول بأننا ملزمون بالاتفاقية للقيام بعمل ما، فالاختيار لنا بشكل كامل». وقد كرر الوزير هذا الرأي في تعليقه على اتفاقية الدفاع المشترك مع اليابان فحين سئل: ما هي التزامات الولايات المتحدة لو أن القوات السوفيتية هاجمت اليابان، قال دالاس «لا يوجد أي التزامات».

بل إن قراءة لقانون سلطات الحرب الصادر عام 1973 استنتجت أن الفقرة الثانية من المادة الثامنة من هذا القانون تمنع تفسير أي معاهدة توقعها الولايات المتحدة بطريقة تسمح باستخدام القوات الأمريكية لصد أي أعمال عدوانية، إلا إذا نُفذت هذه المعاهدة بموجب قانون يأذن بشكل محدد باستخدام القوات المسلحة.

يُظهر السجل التاريخي للمشاركات العسكرية الأمريكية في أنحاء العالم أن الإرادة السياسية (في إطار سياق داخلي ودولي محدد) وليست الاتفاقيات وحتى تلك التي تأتي تحت عنوان الدفاع المشترك هي الفاصل الأهم والعامل الحاسم لقرار المشاركة، ولو اقتصرنا على منطقة الشرق الأوسط لوجدنا أبرز مثالين على ذلك: مشاركة نصف مليون جندي أمريكي في حرب تحرير الكويت، والدعم العسكري المستمر لإسرائيل منذ تأسيسها، وفي كلا الحالتين لم يكن هناك اتفاقيات للدفاع المشترك.

قد تكون قيمة اتفاقية الدفاع المشترك في أثرها الرادع من خلال دفع الأعداء للتفكير أكثر من مرة في الاعتداء حيث سيواجه- بموجب نصوص الاتفاقية- أقوى دولة في العالم، وهذا بلا شك كافٍ لردعه. ولكن جميع الدول التي وقعت اتفاقيات دفاع مشترك مع الولايات المتحدة لم تتعرض لاعتداء خارجي، ولا نستطيع الجزم إن كان السبب كان تلك الاتفاقيات، أم هو عدم وجود أسباب للاعتداء من الخصوم المفترضين.

من جانب آخر فإن السياق الدولي المحكوم آنذاك بأجواء الحرب الباردة وقواعد اللعبة التي فرضتها القطبية الثنائية يمكن أن يكون الرادع الذي منع من الحروب حيث كانت التمايز شديد جداً بين المعسكرين ما مثل قيداً من قيود السياسة الخارجية منع التورط في مغامرات تهدد العلاقة بين القطبين، ولذلك لا يمكن مقارنة أي اتفاق دفاع مشترك يوقع اليوم بتلك التي وقعت ضمن ذلك السياق الشديد الوضوح في مقارنة بسياق دولي راهن يعاني درجة عالية من السيولة.

وأياً كان تأثير معاهدات الدفاع المشترك، وكونها تمثل ضماناً إضافية للأمن بسبب وظيفتها الرادعة، فإن المحدد الأهم للدخول فيها هو وجود خصومة مع دولة أو دول يقدر لها أن تصل لمرحلة عداء ينتج عنه اعتداء عسكري الأمر الذي يقتضي البحث عن شركاء مستعدون للدخول في التزامات دفاع مشترك.



قلق متزايد من حلفاء أمريكا في آسيا بشأن الوفاء بتعهداتها للدفاع عنهم في حال تعرضهم لاعتداء خارجي



1. Brandon J Kinne, (2018), Defense Cooperation Agreements and the Emergence of a Global Security Network, International Organization, vol.72 #4, <https://www.cambridge.org/core/journals/international-organization/article/defense-cooperation-agreements-and-the-emergence-of-a-global-security-network/76662383DB9CA3D26BE-4FA883E5C95A2>
2. انظر Government Offices of Sweden, (December 2023), Defense Cooperation Agreement with the United States, <https://www.government.se/government-policy/military-defence/defense-cooperation-agreement-with-the-united-states/>, The Danish Ministry of Defense (19th December 2023), New agreement strengthens defense cooperation between Denmark and the United States, <https://www.fmn.dk/en/news/2023/new-agreement-strengthens-defense-cooperation-between-denmark-and-the-united-states/>, Finish Ministry of Foreign Affairs, (2023), Defense Cooperation Agreement with the United States (DCA), <https://um.fi/defence-cooperation-agreement-with-the-united-states-dca->
3. Apnews (22 May 2023), US signs new security pact with Papua New Guinea amid competition with China, <https://apnews.com/article/united-states-pacific-security-china-papua-new-guinea-blinken-a4a052e05ff3f-03f9e392e66cca74018>
4. وزارة الخارجية الامريكية (14 سبتمبر 2023) اتفاقية التكامل الأمني والازدهار الشامل <https://www.state.gov/translations/arabic/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B2%D8%AF%D9%87%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4/>
5. Ministry of Defense of Ukraine (January 13th, 2023), Rustem Umerov: Agreement on Security Cooperation formalizes the support that the UK provides and will further provide to Ukraine, <https://www.kmu.gov.ua/en/news/rustem-umierov-uhoda-pro-bezpekovu-spivpratsiu-formalizuie-pidtrymku-iaku-velyka-brytaniia-nadaie-i-prodovzhuvatyme-nadavaty-ukraini>



6. Aljazeera(10th September 2021) Infographic: US military presence around the world, <https://www.aljazeera.com/news/2021/9/10/infographic-us-military-presence-around-the-world-interactive>
7. Kristen Soltis Anderson(2019) How The Post-9/11 Generation Views American Power, Roland Reagan Presidential Foundation& Institute, <https://www.reaganfoundation.org/reagan-institute/publications/how-the-post-911-generation-views-american-power/>
8. Politico (13th March, 2023) War in Ukraine ‘distracts from our country’s most pressing challenges,’ DeSantis says, <https://www.politico.com/news/2023/03/13/war-ukraine-ron-desantis-00086917>, Vivek Ramaswamy, (18th August, 2023) A Viable Realism and Revival Doctrine: Washington, Monroe, and Nixon equals America First. The American Conservative. <https://www.theamericanconservative.com/a-viable-realism-and-revival-doctrine/>
9. US Department of Defense, (2023) DOD Officials Underscore ‘Ironclad’ Commitment to Philippines After China’s Unsafe Maneuvers, <https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/3613695/dod-officials-underscore-ironclad-commitment-to-philippines-after-chinas-unsafe/#:~:text=%22Secretary%20Austin%20re%20according%20to%20the%20meeting>, US Department of Defense, (2022) Secretary of Defense Lloyd J. Austin III and South Korean Minister of National Defense Lee Jong-sup Hold a News Conference, <https://www.defense.gov/News/Transcripts/Transcript/Article/3209711/secretary-of-defense-lloyd-j-austin-iii-and-south-korean-minister-of-national-d/> US Department of Defense, (2023), Readout of Secretary of Defense Lloyd J. Austin III’s Meeting With Japanese Minister of Defense Kihara Minoru, <https://www.defense.gov/News/Releases/Release/Article/3548348/readout-of-secretary-of-defense-lloyd-j-austin-iiis-meeting-with-japanese-minis/>
10. The New York Times (January12th, 2023), In a First, South Korea Declares nuclear weapons a Policy Option, <https://www.nytimes.com/2023/01/12/world/asia/south-korea-nuclear-weapons.html>
11. The Chicago Council on Global Affairs, (2022) Thinking Nuclear: South Korean Attitudes on Nuclear Weapons, <https://globalaffairs.org/research/public-opinion-survey/thinking-nuclear-south-korean-attitudes-nuclear-weapons>



12. Ministry of Foreign Affairs of Japan (2022), National Security Strategy, https://www.mofa.go.jp/fp/nsp/page1we_000081.html
13. The Hill, (12/14/2023), Congress approves bill barring any president from unilaterally withdrawing from NATO, <https://thehill.com/homenews/4360407-congress-approves-bill-barring-president-withdrawing-nato/>
14. Voice of America, (28th May, 2014) Obama: US Isolationism Not an Option, <https://www.voanews.com/a/obama-to-defend-us-foreign-policy-in-west-point-speech/1924165.html>
15. Michael J. Glennon (1986) United States Mutual Security Treaties:
16. The Commitment Myth, Columbia Journal of Transnational Law, Vol. 24, 1986
17. وقعت إسرائيل والولايات المتحدة مجموعة من مذكرات واتفاقيات التعاون العسكري بشأن تقديم المساعدات والدعم اللوجستي Jewish Institute for American National Security (JIANS) ومبيعات الأسلحة وتنظيم التواجد العسكري وتبادل المعلومات. المعهد اليهودي للأمن القومي الأمريكي نشر ورقة في 2019 تضمنت مشروع اتفاقية دفاع مشترك بين الولايات المتحدة وإسرائيل (JIANS) وناقش فيها الآراء المختلفة حول الحاجة للاتفاقية وأعاد نشرها في 2023 انظر
18. JINSA (2023) From Partner to Ally: The Case for a U.S.-Israel Mutual Defense Treaty, <https://jinosa.org/wp-content/uploads/2023/09/JINSA-MDP-Report.pdf>



Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع